المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : http://www.doi.org/10.63585/GFYJ7465
Volume 2 Issue 8
N:10 AUGUST 2026
ISSN : 3119-6411

سياسات الاقتصاد الأخضر في المغرب بين الطموح البيئي وحدود الأثر على التنمية البشرية

Green Economy Policies in Morocco: Balancing Environmental Ambitions with the Limits of Their Impact on Human Development

الدكتور : خالد الطالب
أستاذ زائر - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – ايت ملول
الدكتور : هشام معاوية
أستاذ زائر - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – أكادير

ملخص

تسعى هذه الورقة إلى تحليل سياسات الاقتصاد الأخضر في المغرب، من خلال الوقوف على مدى قدرتها على تحقيق التوازن بين الأهداف البيئية ومتطلبات التنمية البشرية. ورغم التقدم الذي أحرزه المغرب في مجالات الطاقات المتجددة، وتدبير الموارد الطبيعية، وتعزيز الاستدامة، إلا أن أثر هذه السياسات على تحسين مؤشرات التنمية البشرية يظل محل نقاش. تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن السياسات الخضراء، رغم طموحها، تواجه قيودا بنيوية ومجالية تحد من انعكاساتها الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بالتشغيل، وتقليص الفوارق، وتحسين جودة الحياة. وتعتمد الورقة على مقاربة تحليلية نقدية، تستند إلى دراسة السياسات العمومية، مع استحضار التجربة المغربية في سياقها التنموي العام.

الكلمات المفاتيح: الاقتصاد الأخضر، التنمية البشرية، الطموح البيئي، العدالة المجالية، الفقر، المغرب.

Abstract:

This paper aims to analyze green economy policies in Morocco by examining their ability to balance environmental objectives with human development requirements. Despite Morocco's progress in renewable energy, natural resource management, and sustainability, the impact of these policies on improving human development indicators remains a subject of debate. The study begins with the premise that green policies, despite their ambition, face structural and spatial constraints that limit their social impact, particularly in terms of employment, reducing inequalities, and improving quality of life. The paper employs a critical analytical approach, drawing on a study of public policies and considering the Moroccan experience within its broader developmental context.

Key words: Green economy, human development, environmental ambition, spatial justice, poverty, Morocco.

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : http://www.doi.org/10.63585/GFYJ7465
Volume 2 Issue 8
N:10 AUGUST 2026
ISSN : 3119-6411

مقدمة

يعرف العالم منذ بداية القرن الحادي والعشرين تحولا متزايدا نحو الاقتصاد الأخضر كإطار شامل لتحقيق التنمية المستدامة، الحد من آثار التغير المناخي، والحفاظ على الموارد الطبيعية. وفي إفريقيا، تأتي أهمية هذا التحول من الحاجة إلى التغلب على تحديات الفقر، النمو السكاني، واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة.

تكتسي هذه الدراسة أهمية متعددة الأبعاد:

أهمية علمية: تسهم في إثراء النقاش الأكاديمي حول العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية البشرية، خاصة في السياقات النامية، كما هو الحال في المغرب، إلى جانب تقدم تقييم نقدي للسياسات العمومية البيئية بالمغرب، بما يساعد على توجيه صناع القرار نحو مقاربات أكثر إدماجا للبعد الاجتماعي.

أهمية تنموية: تسلط الضوء على مدى قدرة الانتقال الأخضر على تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، وتحقيق العدالة التنموية.

أهمية سياقية (مرتبطة بالسياق المغربي): تكتسب أهمية خاصة بالنظر إلى انخراط المغرب في التزامات دولية (المناخ، التنمية المستدامة) وسعيه إلى تنزيل نموذج تنموي جديد.

إشكالية الدراسة:

رغم التقدم الملحوظ الذي أحرزه المغرب في مجال الاقتصاد الأخضر، خاصة في الطاقات المتجددة وتدبير الموارد البيئية، فإن التساؤل المركزي يتمثل في:

إلى أي حد نجحت سياسات الاقتصاد الأخضر في المغرب في تحقيق أثر ملموس على مؤشرات التنمية البشرية؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية:

ما طبيعة وأهداف سياسات الاقتصاد الأخضر في المغرب؟

ما حجم الأثر الاجتماعي لهذه السياسات (التشغيل، الفقر، الولوج إلى الخدمات)؟

ما هي العوائق التي تحد من تحقيق تكامل بين البعد البيئي والتنمية البشرية؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسية التالية: يسهم الاقتصاد الأخضر في تحسين مستوى التنمية البشرية في المغرب، بشكل غير مباشر، من خلال كل من خلق فرص الشغل اللائق (متغير وسيط أول) وتقليص التفاوتات المجالية في الولوج إلى الموارد والخدمات (متغير وسيط ثان).

الصياغة التفسيرية:

- **المتغير المستقل: الاقتصاد الأخضر**، (السياسات والاستثمارات الخضراء).
- **المتغيرات الوسيطة:**

1. **التشغيل الأخضر**؛ (عدد ونوعية فرص العمل المستحدثة في مجال الاقتصاد الأخضر).
2. **العدالة المجالية**؛ (توزيع المشاريع والخدمات البيئية بين المجالات).

- المتغير التابع: **التنمية البشرية**؛ (الصحة، التعليم، الدخل...).

ملاحظة منهجية:

اختيار هذه المتغيرات الوسيطة ليس اعتباطيا، بل لأنها:

- تمثل قنوات انتقال الأثر (Transmission channels)
- قابلة للقياس (معدلات التشغيل، مؤشرات الفوارق، مؤشر التنمية البشرية...)
- تعكس خصوصية الحالة المغربية (إشكالية البطالة والفوارق المجالية)

خطة الدراسة:

المحور الأول: سياسة الاقتصاد الأخضر في المغرب: الأهداف والرهانات.

المحور الثاني: حدود أثر سياسة الاقتصاد الأخضر على التنمية البشرية.

المحور الأول: سياسة الاقتصاد الأخضر[1] في المغرب: الأهداف والرهانات

على مدى العامين الماضيين، تجاوز مفهوم "الاقتصاد الأخضر" حدود الاقتصاد البيئي، ودخل صلب الخطاب السياسي. وتتزايد الإشارات إليه في تصريحات رؤساء الدول ووزراء المالية، وبيانات مجموعة العشرين، والجهات الفاعلة في مجال التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.[2]

ومما لا شك فيه أن هذا الاهتمام المتزايد بالمفهوم قد تغذى على خيبة الأمل الواسعة من النموذج الاقتصادي السائد، والإرهاق الناجم عن الأزمات المتعددة والمتزامنة، واختلالات السوق التي ميزت العقد الأول من الألفية الجديدة، ولا سيما الأزمة الاقتصادية والمالية لعام 2008[3]. تسعى الدراسة في هذا المحور الوقوف على أهداف سياسة الاقتصاد الأخضر في المغرب (المطلب الأول) قبل أن تنتقل لبحث أهم الرهانات (المطلب الثاني).

المطلب الأول: أهداف سياسة الاقتصاد الأخضر في المغرب

ترتكز السياسات الخضراء بالمغرب على مجموعة من الأهداف الاستراتيجية من أبرزها:

أولا: تحقيق الاستدامة البيئية، من خلال تقليص الانبعاثات الكربونية، وحماية الموارد الطبيعية (الماء، الغابات، التربة). حيث تسعى الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية في قطاع البناء والصناعة والنقل إلى التقليص من الفاتورة الطاقية بنحو 15 في المائة في أفق 2030، الأمر الذي سيمكن من توفير أزيد من 228 جيكاوات في السنة ويتطلب استثمارا يفوق 21 مليار درهم، مع إمكانية خلق فرص للشغل في هذا القطاع تقدر بازيد من 40,000 فرصة عمل في افق سنة 2020.[4]

أما المخطط الوطني لتطهير السائل، الذي يبلغ ميزانيته 43 مليار درهم فإنه يسعى في افق سنة 2020. الى رفع حجم الربط بشبكة التطهير الى 80% في الوسط الحضري، ورفع نسبه تصفية المياه العادمة في الوسط الحضري إلى 60% مع تشجيع اعاده

1 - Instance Centrale de Prévention de la Corruption, OCDE, guide sur l'intégrité dans les marchés publics au Maroc, copyright OCDE 2019, p 2. Guide-integrite-dans-marches-publics-Maroc.pdf (oecd.org), consulté le 04/05/2024

2 -. تضخ الصفقات العمومية إلى جانب باقي الطلبيات العمومية الأخرى حوالي 194 مليار درهم سنوياً في الاقتصاد الوطني ، أي ما يعادل ميزانيات الاستثمار لكل من الدولة و الجماعات المحلية و المقاولات و المؤسسات العمومية، وهو ما يمثل % 17,4 من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2018. رجع موقع اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال . www.cnea.ma أطلع عليه بتاريخ 16/03/2026 على الساعة 18ا30.

3 - يونس أوحلو، دور الصفقات العمومية في انعاش الحياة الاقتصادية المحلية، مجلة مسالك، العدد 15-16، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، سنة 2011، ص.63

4 - عزيز قسومي، حكامة الصفقات العمومية قراءة تحليلية في المستجدات والرهانات، مجلة مسارات، سنة 2019، ص 69.

استعمال هذه المياه العادمة المصفاة. ويهم هذا المخطط ساكنة تقدر بعشرة (10) ملايين نسمة ويسمح بخلق أزيد من 10،000 فرصة عمل مباشر[5]. زياده على تلك الفرص المتوقعة في المسلك الصناعي المتعلق بانتاج المعدات، ولا سيما حفر القنوات والمواد المستعملة في محطات التصفية.

ومن جهته، يهم البرنامج الوطني للنفايات المنزلية تحسين تجميع النفايات المنزلية والحد المناسب منها، وتأهيل المطارح الموجودة وإقامة مطارح جديدة مراقبة وتشجيع مسالك الفرز، وإعادة الاستعمال، وتثمين النفايات وتقدر الميزانية الاجمالية لهذا البرنامج بحوالي 37 مليار درهم على مدى 15 سنة، ومن شأنه أن ينتج 11000 فرصة عمل مباشر.[6]

ثانيا: تعزيز الأمن الطاقي عبر الاستثمار في الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية والريحية)، وتقليص التبعية الطاقية للخارج. وذلك من خلال التنزيل الفعال لاستراتيجية الطاقات المجددة على الصعيد الجهوي، وتحرير انتاج الطاقات ذات المصادر المتجددة وتطوير مصادر جديدة للطاقات المتجددة.

تعزيز استراتيجية تنمية الطاقات المتجددة؛ عبر تنزيل تحرير انتاج الطاقة انطلاقا من مصادر متجددة على صعيد الجهات بالارتكاز على المبادرات المحلية من خلال مقاربة النماذج الميدانية (واجهات تكنولوجية)، والمشاريع الرائدة. إلى جانب تشجيع الإنتاج الذاتي للكهرباء انطلاقا نت الطاقات المتجددة على صعيد التعمير والصناعة ضروري لتحسين الاستقلال الطاقي للبلاد[7].

السهر على تحسين الاختيارات التكنولوجية بهدف رفع فرص تجاح برامج الطاقات المتجددة ولا سيما المخطط الشمسي[8].

ثالثا: تحفيز النمو الاقتصادي الأخضر؛ (بتشجيع الاستثمارات في القطاعات الصديقة للبيئة، وخلق سلاسل قيمة جديد). وقد كشف التقرير القطاعي الثاني لعام 2025 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، أن المغرب يواصل تعزيز موقعه كأحد أبرز الأقطاب الإقليمية في قطاع الطاقة، محتلاً المرتبة الثانية عربيًا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الطاقات المتجددة، ومتقدماً كمحور رئيسي لإنتاج طاقة الرياح بالمنطقة[9].

---

5 - تشمل الطلبيات العمومية مختلف المشتريات العمومية التي تبرمها الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية مع الفاعلين الاقتصاديين في شكل عقود استثمار، على أساس تجاري، لمدة محددة، ولغرض الحصول على خدمات أو لوازم أو إنجاز أشغال.

6 - مجلس المستشارين، الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة، جواب السيد رئيس الحكومة على سؤال " الصفقات العمومية ورهان الحكامة الجيدة، بتاريخ 18 يوليوز 2018، ص. 2

7 -يكرس هذا التوجه دستوريا الفصل 36 من دستور 2011، وهو يلزم السطات العمومية صراحة بالوقاية من انحرافات تدبير المال العام والصفقات، والزجر عنها ضمانا للشفافية وتكريسا لربط المسؤولية بالمحاسبة. حيث ينص هذا على ما يلي: "

يعاقب القانون على المخالفات المتعلقة بحالات تنازع المصالح، وعلى استغلال التسريبات المخلة بالتنافس النزيه، وكل مخالفة ذات طابع مالي.

على السلطات العمومية الوقاية، طبقا للقانون، من كل أشكال الانحراف المرتبطة بنشاط الإدارات والهيئات العمومية، وباستعمال الأموال الموجودة تحت تصرفها، وبإبرام الصفقات العمومية وتدبيرها، والزجر عن هذه الانحرافات.

يعاقب القانون على الشطط في استغلال مواقع النفوذ والامتياز، ووضغيات الاحتكار والهيمنة، وباقي الممارسات المخالفة لمبادئ المنافسة الحرة والمشروعة في العلاقات الاقتصادية.

8 - الجريدة الرسمية عدد6399 بتاريخ 14 ذي الحجة 1436) 28 ديسمبر 2015(، ص 7883

9 - تم تنصيب اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية بتاريخ 19 يناير 2018.

وأشار التقرير[10] إلى أن التحولات الجارية في خريطة الطاقة العربية تعكس نجاح المغرب في تنويع مصادر الإنتاج والانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، مستفيدًا من قدرته على جذب رؤوس الأموال واحتضان مشاريع كبرى جعلته لاعبًا مهمًا في تجارة الكهرباء ومعداتها.

حيث سجل المغرب بين عامي 2003 و2024، نتائج باهرة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية في مجال الطاقة المتجددة، بإجمالي 38.1 مليار دولار أمريكي، ما يمثل 11% من إجمالي الاستثمارات العربية في هذا القطاع. وقد أدى هذا الزخم إلى إطلاق 55 مشروعًا وفرت أكثر من 12,267 فرصة عمل، ليحتل المغرب المرتبة الثانية بعد مصر، متقدمًا على دول مثل الإمارات العربية المتحدة وموريتانيا[11].

وفيما يتعلق بطاقة الرياح، يشير التقرير إلى أن المغرب يتصدر المنطقة بإنتاج يبلغ حوالي 9.2 تيراواط/ساعة، ما يمثل 42% من الإنتاج العربي. وتشير التقديرات إلى أن ثلاث دول عربية فقط - المغرب ومصر والأردن - ستستحوذ على 94% من الكهرباء المولدة من طاقة الرياح[12]. وبهذا يكون المغرب قد عزز مكانته الاستراتيجية كإحدى أهم وجهات الاستثمار في المنطقة، حيث يحتل مرتبة متقدمة بين الدول العربية الخمس الأولى في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاقتصاد الأخضر.

رابعا: الاندماج في الالتزامات الدولية؛ (خاصة المرتبطة بالتغير المناخي وأهداف التنمية المستدامة)، يتحقق ذلك من خلال تطبيق سياسات واستراتيجيات وخطط شاملة، وكفؤة اقتصاديا، ومستدامة بيئيا، وعادلة اجتماعيا، ومتوافقة تماما مع أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الأمم المتحدة. وفي هذا الإطار العام، تندرج المساهمة المحددة وطنيًا الجديدة للمغرب (NDC 3.0)، والتي تمثل التعبير المُحدث عن طموح المملكة المناخي. وهي تأخذ في الاعتبار جميع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بخطة 2030، ولا سيما الهدف 13، الذي يهدف إلى "اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره". وتعد المساهمة المحددة وطنيًا 3.0 (NDC 3.0)، جزءا من نهج متكامل وشامل للتنمية المستدامة[13]، كما دعا إليه الملك محمد السادس.

ويجب أن توجه الأهداف العامة لاتفاقية باريس إجراءات الدول وأن تعزز التعاون الدولي. وبذلك، تساهم الدول في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، استنادا إلى مبادئها، بما في ذلك الإنصاف، والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، والقدرات الخاصة بكل دولة، مع مراعاة تنوع السياقات الوطنية[14].

إن استثمارات المغرب المتنامية في مجال مكافحة تغير المناخ واتخذ التدابير السياسية المناسبة، ستكون لها فوائد عظيمة. وسيساعد العمل المناخي الطموح على تنشيط المناطق الريفية، وخلق فرص عمل جديدة، وترسيخ مكانة المملكة كمركز صناعي أخضر، فضلا عن مساعدتها على تحقيق أهدافها التنموية. ويحدد التقرير مسارات لخفض انبعاثات الكربون في الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، والتوسع في استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

إن هذه الاستراتيجيات مهما كان نوعها، ستكون مرتبطة لا محالة بمجموعة معينة من الأهداف الاستراتيجية التي تعمل الجهات فعليا وبكل مواردها من أجل تحقيقها، هنا تبرز الرهانات الأساسية باعتبارها مكملا لهذه الاهداف.

---

10 - راجع المواد من 3 إلى 6 المرسوم رقم 2.14.867 المتعلق باللجنة الوطنية للطلبيات العمومية كما وقع تغييره وتتميمه، سالف الذكر.

11 - راجع المادة 9 من المرسوم رقم 2.14.867 سالف الذكر.

12 - عادل أرجدال، سلطات اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية في معالجة الشكايات والطلبيات الواردة عليها، مجلة المرصد المغربي للإدارة العمومية، عدد 22، مارس 2021، ص: 23.

13 - أمين بوخرسة، مساهمة اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية في شفافية صفقات الجماعات الترابية، مجلة الحقوق، سلسلة الفقه الإداري، 2021، ص : 18.

14 - Secrétariat Général du Gouvernement, charte d'ethnique de la commission nationale de la commande publiques, p. 2

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : http://www.doi.org/10.63585/GFYJ7465
Volume 2 Issue 8
N:10 AUGUST 2026
ISSN : 3119-6411

المطلب الثاني: رهانات الاقتصاد الأخضر في المغرب

شهد العقد الماضي ظهور أو تفاقم العديد من الأزمات المتزامنة، منها أزمة المناخ، والتنوع البيولوجي، والطاقة، والغذاء، والمياه، ومؤخرا أزمة النظام المالي والاقتصاد العالمي ككل. ويؤدي الارتفاع المتسارع في الانبعاثات الملوثة إلى تزايد المخاوف من تفاقم تغير المناخ، وما قد يترتب عليه من عواقب وخيمة على البشرية. وتعد صدمة أسعار الوقود عام 2008، وما تلاها من ارتفاع حاد في أسعار الغذاء والمواد الخام، مؤشرات واضحة على وجود نقاط ضعف هيكلية ومخاطر مستمرة[15]. ترتبط هذه السياسة بعدة رهانات أساسية:

أولاً: رهان اقتصادي (يتجلى في جعل الاقتصاد الأخضر محركا للنمو وخلق فرص الشغل)؛

تحتل الزراعة المغربية مكانة رائدة في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية: ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الزراعي بمقدار 2.5 ضعف خلال السنوات العشر الماضية، لتصل إلى 114 مليار درهم في عام 2011، مساهمةً بنسبة 15.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد ساهمت الاستثمارات في الري واسع النطاق على مدى الخمسين عامًا الماضية، والجهود المبذولة لتحديث قطاع الإنتاج الزراعي، في تحسين إدارة آثار دورات الجفاف[16].

مستويات التوظيف: يُعد القطاع الزراعي، الذي يوفر أربعة ملايين وظيفة، أحد أهم القطاعات الاقتصادية على المستوى الوطني (43% من إجمالي الأسر في البلاد). وفي المناطق الريفية، يعمل في الزراعة ما يقارب 80% من القوى العاملة. ويستهدف برنامج المغرب الأخضر 1.4 مليون مزارع. وقد دفع السياق العالمي، الذي يتسم بالوضع المقلق للأمن الغذائي، وتغير المناخ، وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، ومسؤولية المنتجين، ومكافحة الفقر، المغرب إلى مراجعة استراتيجيته الزراعية من حيث التحديث وإعادة الهيكلة وإعادة تحديد مهامها. في هذا الإطار، وُضعت خطة المغرب الأخضر الجديدة.تتمحور هذه الاستراتيجية الجديدة حول نهج شامل يضم جميع الجهات المعنية وفقًا لأهدافها المحددة. وترتكز على ركيزتين أساسيتين: الزراعة الحديثة (الركيزة الأولى) والزراعة القائمة على التضامن (الركيزة الثانية)[17].

ثانيا: رهان اجتماعي (يتجلى في تحسين ظروف العيش وتقليص الفقر والهشاشة)؛

حيث تمكن المغرب من تقليص مستويات الفقر المدقع، ومع ذلك فإن عددا من السكان ما يزالون يعانون من الهشاشة، لاسيما في المناطق الريفية التي يعيش بها 70 بالمئة من السكان الفقراء. وحسب تقارير المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، لا تزال اثار النمو الاقتصادي (4،8 بالمئة سنة 2013)، وسياسات التنمية الاجتماعية دون التطلعات فيما يخص تقليص الفوارق الاجتماعية والجغرافية. ولازال معدل البطالة مرتفعا (9،2 بالمئة سنة 2013)، لاسيما بطالة الفئة النشيطة في المجتمع "الشباب" (19،3 بالمئة خلال نفس السنة)[18].

---

15 - كشف المجلس الأعلى للحسابات، في تقريره السنوي، برسم سنة 2018، عن جانب من الفساد المالي الذي ينخر جسم الجماعات الترابية، حيث وقف على حقائق تتعلق بطريقة تدبير الصفقات العمومية التي شابتها عدة اختلالات. راجع تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2018، منشور بالموقع الإلكتروني: https://www.courdescomptes.ma/ar/publication.

16- تتضمن التعليمات والمناهج الواجب اتباعها، قصد تحسين تدبير الطلبيات العمومية وترشيدها، كما تتضمن القواعد المتعلقة بالممارسات الجيدة في هذا المجال.

17- كيفما كان نوعها ولاسيما ذات الصبغة القانونية.

18- نجد في تونس جهازا يسمى هيئة متابعة ومراجعة الصفقات العمومية يتولى مهمة متابعة احترام المبادئ الأساسية في الصفقات العمومية المتمثلة في المنافسة وحرية المشاركة والمساواة أمام الطلب العمومي وشفافية الإجراءات ونزاهتها. يعهد إليها دراسة العرائض التي يقدمها كل من له مصلحة في إجراءات إبرام وإسناد وتنفيذ الصفقات العمومية، وملاحق الصفقات التي تؤدي إلى الترفيع في المبلغ الإجمالي للصفقة بنسبة خمسين بالمائة (50 %) أو أكثر دون اعتبار الزيادات الناتجة عن مراجعة الأسعار أو عن

المجلة الدولية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
International Journal of Legal, Economic, and Social sciences
Doi : http://www.doi.org/10.63585/GFYJ7465
Volume 2 Issue 8
N:10 AUGUST 2026
ISSN : 3119-6411

كما أن الاقتصاد الوطني يتعثر بمكوناته الرئيسية المتمثلة في: الزراعة، الصناعة، والطاقة، بالعديد من العراقيل البيئية حسب ما يتضح من الجدول التالي:

القطاعات الاقتصادية الرئيسية	الاكراهات البيئية
الزراعة:	تستخدم 80 بالمئة من الموارد المائية للسقي، ويضيع أكثر من 50 بالمئة في الشبكات. 18.7 بالمئة من إجمالي الاستهلاك الطاقي (2010). تدهور الأتربة وتلوث المياه (الأسمدة، والنفايات الصلبة والمبيدات). 31 بالمئة من الانبعاثات الاجمالية للغازات الدفينة. هشاشة شديدة أمام تغير المناخ (زراعة مطرية في معضمها).
الصناعة:	الاستهلاك المفرط للأنواع الرئيسية، بحيث نشهد ضعف مستوى الإنتاج في مزارع الأحياء المائية. تعد الصناعة أول قطاع مستهلك للطاقة (مليار طن مكافئ النفط). تخلف الصناعة حوالي 5.99 مليون طن مكافئ النفط من ثاني أوكسيد الكاربون.
الطاقة:	تمثل 30 بالمئة من الاحتياجات من خشب البناء والصناعة (600.000 متر مكعب في السنة). ويتجاوز حجم اقتطاع الخشب بثلاث مرات إمكانات المجال الغابوي.

المصدر: اللجنة الاقتصادية لإفريقيا (UNECA)، الاقتصاد الأخضر في المغرب: هدف استراتيجي يستدعي تحفيز الشراكات، 2014. ص: 6-7.

التغييرات في قيمة العملة عند الاقتضاء، وإحالات مراقبي الدولة ومراقبي المصاريف العمومية بخصوص الحالات التّي لا يستجيب فيها الإسناد إلى المبادئ والقواعد المنصوص عليها بهذا الأمر، والمعطيات المتعلقة بإبرام الصفقات التي من شأنها أن تمس بالعناصر التي تم اعتبارها عند إسناد الصفقة، وكذا كل ملف ترى الهيئة ضرورة دراسته لسبب من الأسباب متصلة بإجراءات إبرام وإسناد وتنفيذ الصفقات العمومية. تبلغ هذه الهيئة رأيها إلى رئيس الحكومة وإلى رؤساء الهياكل العمومية المعنية ووزارات الإشراف ولجنة مراقبة الصفقات ذات النظر. وتجتمع هيئة المتابعة والمراجعة بحضور أغلبية الأعضاء وتتخذ مقرراتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، كما تتولى نشر آرائها بصفة دورية على الموقع الإلكتروني الخاص بالصفقات العمومية. ويكتسي رأيها قوة القرار بالنسبة لجميع الأطراف. للمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، راجع موقع الهيئة العليا للطلب العمومي. http://newv2.marchespublics.gov.tn/

ثالثا: رهان مجالي (يتجلى في تحقيق توازن تنموي بين المجالات الحضرية والقروية)؛

إن نجاح أي مخطط تنموي يرتكز على دراسة دقيقة لمؤهلات كل منطقة، فالمغرب يتميز بتنوع جغرافي واقتصادي، حيث تزخر الجهات الشمالية بمؤهلات سياحية وصناعية، فيما تمتلك الجهات الجنوبية إمكانيات هائلة في قطاع الطاقة المتجددة والثروات الطبيعية، أما الجهات الشرقية فتبرز في القطاع الفلاحي والصناعات التحويلية، في حين أن المناطق الساحلية تساهم في الاقتصاد البحري والتجارة الدولية[19].

لذلك، لا بد من تبني سياسة تنموية عادلة تركز على استثمار نقاط القوة لكل جهة، وتوجيه المشاريع وفق احتياجاتها، مع ضمان التنسيق الفعال بين مختلف القطاعات لتعزيز تكاملها، ما يسهم في خلق بيئة اقتصادية واجتماعية مستقرة ومستدامة[20].

إن وجود بنيات تحتية مرتبطة بالاقتصاد الأخضر (حقول لانتاج الطاقة الكهربائية، محطات نووية، سدود هيدروليكية...) تتماشى مع طبيعة وخصوصية المجال الجغرافي مدخل أساسي لتحقيق التنمية، والحفاض على استدامة الموارد الطبيعة؛ فانشاء محطات لانتاج الطاقة الكهربائية بالمناطق الساحلية التي تعرف رياحا قوية، ونصب الواح شمسية لتوليد الطاقة الكهربائية بالمناطق الصحراوية والمشمسة... إلخ، سيكون له تأثير كبير ومهم على هذه المناطق، بحيث تخلق هذه الاستراتيجية حركية وتنمية للمنطقة إلى جانب الاستثمار الأمثل للموارد التي تزخر بها هذه المجالات الجغرافية.

رابعا: رهان بيئي (يتجلى في ضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة)؛

لكن في الوقت نفسه، بات وجود بديل، نموذج اقتصادي جديد لا يصاحب فيه الثراء المادي بالضرورة زيادة في المخاطر البيئية وندرة الموارد والتفاوتات الاجتماعية، واضحا بشكل متزايد.

كما تشير مجموعة متزايدة من الأدلة إلى أن التحول إلى اقتصاد أخضر مبرر من منظور اقتصادي واجتماعي. وينبغي أن تشجع الحجج الجديدة والمقنعة الحكومات والقطاع الخاص على مضاعفة جهودهما للالتزام بهذا التحول الاقتصادي. بالنسبة للحكومات، يعني هذا وضع قواعد أكثر ملاءمة للمنتجات الخضراء، أي التخلص التدريجي من الدعم، وإصلاح سياساتها، واعتماد حوافز جديدة، وتعزيز البنية التحتية للسوق والآليات الاقتصادية، وإعادة توجيه الاستثمار العام، وتطبيق ممارسات صديقة للبيئة في المشتريات العامة. أما بالنسبة للقطاع الخاص، فيتطلب هذا فهم وقياس الفرصة الحقيقية التي يتيحها التحول إلى اقتصاد أخضر في العديد من القطاعات الرئيسية، والاستجابة لإصلاحات السياسات وإشارات الأسعار بزيادة مستويات التمويل والاستثمار[21].

تعكس سياسة الاقتصاد الأخضر في المغرب طموحا استراتيجيا قويا، وتقدما ملحوظا على مستوى الإنجازات البيئية والطاقية، غير أن تحقيق أهدافها الاجتماعية يظل رهينا بمدى قدرتها على التحول إلى رافعة حقيقية للتنمية البشرية.

المحور الثاني: حدود أثر سياسة الاقتصاد الأخضر على التنمية البشرية

تلعب الطاقة دورا مهما في التنمية الاقتصادية لمعظم الاقتصادات. حيث أن العلاقة السببية بين استهلاك الطاقة والنمو الاقتصادي مهم في بلورة سياسة استهلاك الطاقة والسياسة البيئية. وقد حظي النقاش الدائر حول فكرة ما إذا كان استهلاك الطاقة هو المحرك للنمو الاقتصادي، أو ما إذا كان النمو الاقتصادي يعزز استهلاك الطاقة بالاهتمام الواسع خلال العقدين

19 - ج.ر عدد 6778 بتاريخ 10 رمضان 1440) 16 ماي 2019(ص 2700.

20 - رأي اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية رقم 08/2022 بتاريخ 08 فبراير 2022 بشأن وجود بنود تمييزية وشروط غير متناسبة مع موضوع طلب العروض.

21 - كريم لحرش، مستجدات المرسوم الجديد للصفقات العمومية، مطبعة طوب بريس الرباط، الطبعة الأولى، 2014 ، ص: 135

الماضيين. وقد كان الدافع وراء هذا الموضوع هو حقيقة أن زيادة الطلب على الطاقة تؤدي إلى ثورة صناعية ونمو سريع في كل من البلدان النامية والمتقدمة. وقد أدى أيضا إلى خلق ظواهر بيئية مثل الاحترار العالمي، وتغير المناخ، والزيادة في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون. ما جعل الدول الصناعية الكبرى تعيد النظر في السياسات المتعلقة باستهلاك الطاقة، والتي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي دون التسبب في التدهور البيئي.

وفي هذا السياق، تسعى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل متزايد لتبني استراتيجيات طموحة لنشر الطاقة المتجددة، والاستفادة من الموقع المتميز للمنطقة، والذي يدعم فكرة أن منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط ستشارك في إنشاء جزء من إمدادات الطاقة المستقبلية للعالم. إذ هناك العديد من محطات الطاقة التي تعمل بالفعل داخل تلك الدول، والبعض الآخر مازال في مرحلة التخطيط. وبحلول عام 2050 سوف يلبي الحصول على الطاقة المتجددة احتياجات الطاقة لما يقرب من 1.2 مليار شخص[22].

المطلب الأول: محدودية سياسة الاقتصاد الأخضر على التشغيل

تعتبر منطقة شمال أفريقيا، خاصة المغرب واحدا من أكثر الأسواق الواعدة لمشروعات الطاقة المتجددة خلال السنوات العشر إلى العشرين القادمة بسبب ما يتوفر عليه من موارد طبيعية، ومن أشعة الشمس، والرياح والكتلة الحيوية، والطاقة الحرارية الأرضية، حيث أصبحت تلعب الطاقة المتجددة دورًا مهما في النمو الاقتصادي. ومن ثم تشكل موارد الطاقة المتجددة فرصة كبيرة للعديد من دول المنطقة لزيادة تنميتها الاقتصادية وتحسين بيئتها ومنها المغرب. ورغم هذه الأهمية التي يحتلها قطاع الطاقة النظيفة فإن معدل الاستثمار الفعلي في برامجه المستقبلية يظل صغيرًا مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم.[23]

وفي هذا السياق، فقد أبرزت العديد من الدراسات الحديثة محدودية فرص الشغل التي يتيحها الاقتصاد الأخضر[24]، ومن بينها الدراسة التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2020) التي تشير إلى أن الاستثمارات المتوقعة في أربع قطاعات أساسية في الاقتصاد الأخضر (الطاقات المتجددة، والنجاعة الطاقية، وتدبير النفايات الصلبة، وتطهير النفايات السائلة)، بمبلغ 20 مليار أورو، يمكن أن تساهم في توفير أكثر من 90.000 منصب شغل جديد بحلول 2024. وتؤكد خريطة فرص الشغل والشركة الخضراء التي تم إنجازها في إطار مشروع «يس غرين» (نعم للاقتصاد الأخضر) وجود خزان هائل لإدماج الشباب من الفئة العمرية 24-15 سنة، والذين بلغ معدل بطالتهم 19,3 بالمائة سنة 2020[25] .

إن السياسة الصناعية الجديدة، فرصة ينبغي استثمارها لتنمية فروع الاقتصاد الأخضر وفق أهدف مخطط تسريع التطور الصناعي الجديد (2020 - 2014) الذي يهدف إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع إلى 23 بالمائة، وإنشاء 500.000 منصب شغل، لاسيما لفائدة الشباب. وسيتم اتخاذ تدابير لتحسين إنتاجية الشركات وتنافسيتها، لاسيما الشركات الصغيرة والمتوسطة (أكثر من 90 بالمائة من الأنشطة الصناعية) ودعم التكامل التدريجي للشركات الصغيرة جدا من خلال[26]:

---

22 - أمين بوخرسة، مساهمة اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية في شفافية صفقات الجماعات الترابية، منشورات مجلة العلوم القانونية، سلسلة البحث الأكاديمي، 2019، ص: 18.

23 - حفيظ مخلول، حجوج ، حدود اصلاح نظام الصفقات العمومية وفقا لمرسوم 20 مارس 2013، مطبعة دار النشر المعرفة، الرباط، الطبعة الأولى، سنة 2017،ص. 86.

24 - منية بنلمليح، "المنازعات العقدية في القانون الإداري المغربي بين الحلول القضائية والحلول البديلة"، مشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 123، سنة 2018 ، ص 95.

25 - إن المرسوم المنظم لعمل اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية قد حدد الأطراف التي يحق لها اللجوء إلى اللجنة الوطنية في كل من الإدارات العمومية والمتنافسين وأصحاب الطلبيات.

26 - أسامة صليح، اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية بين تضييق نطاق الشكايات ومحدودية النفوذ، مقالة منشورة بالموقع الالكتروني:

- إنشاء صندوق الاستثمار الصناعي العام، الذي ينخرط فيه القطاع البنكي،
- إصلاح ميثاق الاستثمار، وإنشاء التحالفات بين المجموعات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصغيرة جدا،
- اعتماد نظام التدريب الملائم للاحتياجات،
- التوفيق بين الرؤية من أجل الاقتصاد الأخضر وهذا المخطط الجديد لتشجيع الفروع الخضراء ذات أولوية،

يعد تشجيع الابتكار رهان مهم، إذ يحتل مكانة مركزية في التكامل الصناعي وفي رهانات الاقتصاد الأخضر، وتجدر الإشارة أن المغرب يحتل الرتبة 84 من أصل 143 بلدا حسب المؤشر العالمي للابتكار لسنة 2020، بعد تونس (الرتبة 78)، وقبل مصر (99) والجزائر (133). ورغم وجود بعض التقدم في البنيات الأساسية والرأسمال البشري، فأداء النظام الوطني للابتكار لا يزال محدودا، لاسيما من حيث الابتكار في عالم الأعمال وفي تحسين السوق. ونلاحظ أيضا غياب تنسيق الجهود، وضعف التمويل وغياب التعاون بين الجامعات والشركات (ضعف تثمين نتائج البحث العلمي وغياب تكييف المشاريع مع احتياجات الاقتصاد). ولم تتجاوز التمويلات المخصصة للبحث العلمي والفني، لاسيما العمومية، 0,8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2018 (مقابل 2,26 بالمائة في فرنسا و3,4 بالمائة في اليابان). كما تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة غياب القروض لتمويل البحث؛ وتلجأ حوالي 80 بالمائة من الشركات إلى التمويل الذاتي لتطوير مشاريعها في البحث، ولتحفيز الابتكار التكنولوجي وتعزيز البحث والتدريب في الفروع الجديدة تم اتخاذ عدد من التدابير مثل «مبادرة المغرب للابتكار» التي ترمي إلى الزيادة في تمويل البحث (2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2024، تأتي 25 بالمائة منها من القطاع الخاص)، وإنشاء صندوق الدعم للابتكار (380 مليون درهم)، وإحداث سياسة بناء جامعات الابتكار، وتطوير الأقطاب التكنولوجية وإنشاء المعاهد المتخصصة في البحث والتدريب. وبهذا الصدد أطلق المكتب الشريف للفوسفاط سنة 2016 صندوق الابتكار للزراعة من أجل تشجيع الابتكار وروح الشركة في الزراعة والصناعة الغذائية[27].

كما لا بد من استحداث أدوات مالية متجددة لدعم تطوير الطاقات المتجددة، والتي تحتاج إلى برنامج تطوير للطاقات المتجددة إلى تمويل ضخم يفوق 100 مليار درهم (حوالي 10 ملايير أورو). حيث تمت تمويل 1,5 مليار أورو من مختلف المانحين (مصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي، والبنك الأوروبي للاستثمار، ووكالة التنمية الفرنسية، والمؤسسة الألمانية لقروض إعادة البناء، والاتحاد الأوروبي) في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل بناء أول محطة للطاقة الشمسية بورزازات (500 ميغاواط سنة 2017). وسيتم بناء باقي المحطات على مدى الفترة 2020 - 2018[28]. وتجمع الخطة المالية بين أموال عمومية وخاصة وطنية وأجنبية، وتستخدم آليات تمويل بشروط ميسرة وأخرى عادية في إطار التعاون متعدد الأطراف والتعاون الثنائي. كما تم إنشاء شركة الاستثمارات الطاقية وإحداث صندوق التنمية الطاقية.

وفي نفس السياق المرتبط بضرورة إعادة النظر في الاستراتيجية الوطنية للتشغيل خاصة في شقها المتعلق بالاستفادة من برامج التنمية الخضراء بدمجها وجعلها شريكا يوفر عدد مهما من فرص الشغل، لابد من الوقوف عند التوصيات المتعلقة بقطاع التطهير السائل وتصفية المياه العادمة في إطار دعم عملية خلق فرص الشغل في قطاع التطهير السائل وتصفية المياه العادمة،

.www.droitetentreprise.com. Consulté le 14/02/2026 a 15h30

27 - عادل أرجدال، سلطات اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية في معالجة الشكايات والطلبيات الواردة عليها، مرجع سابق،.ص 21.

28 نفس المرجع أعلاه، ص 22.-

ولا سيما في إطار تنفيذ المخطط الوطني للتطهير السائل مع الأخذ بعين الاعتبار المشكلة التي يطرحها تدبير النفايات الخطرة بالمغرب، إذ يتعين إطلاق مبادرة للتفكير من أجل تأهيل دورة الإنتاج، والتجميع والمعالجة، الأمر الذي سيسهم في خلق فرص شغل وحماية البيئة وتقوية تنافسية المقاولات الوطنية، ولتأهيل هذا القطاع فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أوصى[29]:

- تسريع استراتيجية التطهير السائل وتصفية المياه العادمة مع مواصلة وتسريع البرنامج الوطني للتطهير السائل مع مراعاة اللجوء بالدرجة الأولى إلى الكفاءات والفاعلين الوطنيين وكذا تعزيز الانسجام بين المتدخلين المؤسساتيين في هذا الميدان (كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة، وزارة الداخلية، وكالات تدبير الأحواض المائية، المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، الوكالات ومصالح التدبير المفوض.
- تقييم شامل لهذا الميدان ووضع أليات تتبع الإنجازات وخصوصا تتبع وتقييم المهن المحدثة في مجال التطهير السائل بشكل يشجع على تموقع الصناعة المغربية في هذا القطاع الواعد.
- إعداد مخطط وطني للتطهير السائل في المجال القروي لفائدة السكان المتفرقين بما يمكن من توفير إمكانيات مهمة للتشغيل في خدمات القرب في تقنيات التطهير غير التقليدي.
- إعداد استراتيجية للحد من التلوث الصناعي بشكل يضمن خلق فرص عمل في قطاع تدبير ومعالجة النفايات الصناعية، بما يضمن استمرار عمل منشآت التطهير السائل ويمكن من تثمين المواد الثانوية للتصفية في شروط صحية سليمة.
- تصميم وتنفيذ مخطط الدعم لفائدة الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين الذين يريدون الاستثمار في تقنيات التصفية التقنية للمياه العادمة سواء فيما يخص تصنيع المكونات التقنية أو فيما يخص الاستغلال.

المطلب الثاني: صعوبات التمويل الاخضر وانعكاسه على التنمية

تعمل معظم الدول في القارة الأفريقية باجتهاد لمعالجة تغير المناخ وانعكاساته السلبية على عملية التنمية، ولكن لا يزال الوصول إلى تمويل المشروعات البيئية أحد أكبر التحديات التي تواجه القارة. حيث كشفت دراسة استقصائية حديثة لأسبوع المناخ العالمي الذي عقد في دجنبر 2020، الى أن أكثر من نصف الدول الأفريقية واجهت مشكلات في تعبئة التمويل الدولي والوطني لتمويل المشروعات المناخية، وأقل من ربع الدول فقط لديها استراتيجيات للتمويل الأخضر، وثلثها فقط وضع أدوات مالية في إطار تلك الخطط. ومع ذلك بدأ ثلث الدول فقط في تنفيذ تلك الاستراتيجيات المحددة وطنيًا، ويرجع ذلك الى العديد من التحديات التي تواجه عملية اتساع القاعدة الخاصة بالتمويل الأخضر كأحد أهم سبل تمويل المشروعات البيئية، وتتمثل أهم تلك التحديات فيما يلي[30]:

- عدم وجود سياسات وأطر تنظيمية وتوجيهية واضحة بشأن ماهية السندات الخضراء في معظم دول أفريقيا، حتى في حالة وجود مثل تلك المبادئ، لا يوجد الكثير منها تتماشى مع المعايير الدولية، كما أن عمليات ومعايير إصدار السندات الخضراء ليست موحدة في جميع دول أفريقيا، وما يمكن اعتباره تمويل أخضر في سوق أفريقي، قد لا يجتاز أحد الأسواق الأفريقية القائمة في سوق آخر، نظرا لأنها في مراحل مختلفة من تطوير أسواق السندات الخضراء. وتجدر الاشارة الى أن عدم وجود

29 - نفس المرجع أعلاه، ص: 24.

30 - ظهرت سلطة ضبط الصفقات العمومية في النظام الإداري حديثا تماشيا مع التحولات الاقتصادية التي ظهرت من خلال تبني الدولة لسياسة الاقتصاد الحر بدل من النظام الاقتصادي الموجه، وهي هيئة غير قضائية منحها القانون مهمة ضبط قطاع الصفقات العمومية حيث تقوم بممارسة وظائفها دون أن تكون خاضعة لتأثير الحكومة. للمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، يراجع: بن جيلالي عبد الرحمن، انتفاء استقلالية ونجاعة سلطة ضبط الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام في الجزائر) قراءة في نص المادة 213 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 02، السنة 2019.

تلك الأسس التنظيمية في سوق السندات الخضراء الأفريقية النامية من المرجح أن يبعد الكثيرين من المستثمرين المحتملين من دخول السوق.

- تعقيد على مستوى ديناميات تطوير سوق السندات الخضراء، والتي تتطلب خبرة فنية جيدة، كما أن هناك نقص عام في القدرات في أفريقيا، ولا سيما داخل الهيئات التنظيمية وبورصات الأوراق المالية للتعامل بفعالية مع جميع التعقيدات التقنية الدقيقة التي ينطوي عليها الأمر. فعلى سبيل المثال، لا يوجد معايير متعلقة بتحديد عائدات السندات الخضراء، كذلك غياب الدعم الفني للعديد من متطلبات الإصدار.

- ضعف أداء الجهات الفاعلة في مجال التمويل الأخضر بأفريقيا، وأهمها الوسطاء الماليين من القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي بما في ذلك البنوك والمؤسسات الاستثمارية والأسواق المالية. حيث تتسم أسواق رأس المال في أفريقيا بالضعف وقلة السيولة، حيث يوجد في افريقيا 29 بورصة للأوراق المالية من بينها بورصتان إقليميتان تخدمان 13 دولة في غرب ووسط أفريقيا الناطقة بالفرنسية. وتعتبر أهم البورصات الافريقية في أسواق المال من حيث القيمة السوقية والأسهم المدرجة هما بورصتي الدار البيضاء وجوهانسبرج، والأسواق المالية لكل من مصر ونيجيريا وناميبيا وزيمبابوي. وتتعامل معظم البورصات عادة مع الأوراق المالية أو السندات قصيرة الأجل بالعملة المحلية، ولكنها لا تزال في مرحلة مبكرة من التقدم وتعاني من العديد من نقاط الضعف، وانخفاض معدل رأس المال الاستثماري، وانخفاض مستوى التكامل المالي. وان كانت هناك بعض البورصات الافريقية مثل بورصة جوهانسبرج بجنوب افريقيا تعتبر الأكثر قدرة على التعامل مع معظم المتطلبات الفنية لتطوير السندات الخضراء والإصدار في سوق رأس المال. كما تتميز ببنوك على درجة من الكفاءة مثل بنك Nedbank، الذي أظهر قدرة على تطوير وإصدار السندات الخضراء في جنوب أفريقيا. وكان أول مؤسسة مالية من القطاع الخاص يعمل على تطوير وإدراج سندات الطاقة المتجددة في بورصة جوهانسبرج في أبريل 2019.

- تزايد المخاطر المالية في أفريقيا، فلا زالت تمثل حواجز كبيرة أمام الاستثمارات عموماً وفى مجال المشروعات البيئية خصوصاً، والتي يعود معظمها الى تقلبات أسعار العملة، وتذبذب أداء الأسواق المالية، وعدم الاستقرار السياسي والأمني. ومن هنا تتركز توجهات المستثمرين عادة نحو الاستثمارات المضمونة من قبل الحكومات الأفريقية، أو القطاع الخاص في مجالات محددة مثل الاتصالات والخدمات المالية، في الوقت الذي تتراجع فيه توجهات الاستثمار نحو مشروعات بيئية هامة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها. كذلك مشروعات البنية التحتية بخصوص التغيرات المناخ والبيئة مثل المياه المحسنة، وطرق الري الصديقة للمناخ (مثل المحاصيل المقاومة للجفاف.

- نقص الوعي بمختلف مصادر التمويل المناخي، ومشاركة محدودة لأصحاب المصلحة من المستثمرين، بما في ذلك من القطاع الخاص. يضاف الى ذلك استخدام التمويل الأخضر بشكل مغاير للحقيقة في أفريقيا، حيث يدعى بعض المستثمرين بأن مشروعاتهم صديقة للبيئة للحصول على التمويل، وهي أحيانا ادعاءات غير صحيحة بخصوص الحفاظ على البيئة.

- ضعف قدرة الحكومات الأفريقية على الامتثال للمتطلبات والمعايير والإجراءات الخاصة بمصادر التمويل الأخضر، وتطوير المشروعات المؤهلة لهذا التمويل، وكثرة الاجراءات البيروقراطية للحصول عليه. فضلاً عن قلة توفير التمويل المناخي في بنود الميزانيات الوطنية للدول الأفريقية المحملة بالفعل بالعديد من الأعباء. كذلك تصور مشكلة تغير المناخ لدى بعض الدول الأفريقية باعتبارها مشكلة بيئية وليست تنموية، مما يعوق الحلول المختلفة لتلك المشكلة وأبعادها، وخلق مصادر التمويل التي تحصل عليها المشروعات المفيدة للبيئة.

- المدى الزمنى قصير الأجل للادخار في أفريقيا، بما لا يسمح بوجود ودائع صالحة للتمويل الاستثماري للمشروعات المفيدة البيئة، والتي تحتاج بطبيعتها الى فترة زمنية طويلة الأجل ولا تقل عن عقد من الزمن (10 سنوات).

مطلب الثالث: ضعف الالتقائية بين السياسات البيئية والاجتماعية

تستدعي مقاربة إشكالية التنمية بالمناطق التي تعاني ضعفا تنمويا تدخلا من نوع خاص، خاصة المناطق الجبلية والقروية حين وضع تصور تنموي لإعداد المجال الترابي بما يتداخل فيه من أبعاد بيئية ثقافية ايكولوجية...، باعتبار أن المجال ينتمي إلى وسط طبيعي يتحكم فيه المعطى القبلي والتاريخي المحدد في الخصوصية المحلية المغربية[31].

ولضمان استمرار التوازن بين الموارد والحاجيات المتزايدة للساكنة وبين الإمكانيات المتاحة بالمناطق التي تعاني ضعف البرامج التنموية، وحتى تتمكن المنطقة من الحفاظ على توازناتها البيئية كمنظومة متكاملة الوظائف، وجب تبني مقاربة جديدة على أساس بيئي تنموي، من شأن هذه المقاربة الإسهام في تفعيل دينامية التنمية المستدامة التي تستجيب لجميع الحاجيات من منظور محلي ومن خلال تدبير عقلاني ومستدام للثروات المحلية.

وفي هذا الإطار سبق لوزارة الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات من خلال المخططين؛ الأخضر واستراتيجية أليوتيس، ركزت على ركن أساسي يتمحور حول تنمية المجال وفق البعد الاستدامي.

كذلك تتجلى أهمية المعالجة التنموية البيئية من خلال تدبير مستدام للأراضي بالمنطقة، بدء بإعادة تصفية الوضع العقاري، وبالتحديد إعادة النظر في القوانين المرتبطة بالغابة، وتوضيح حقوق الاستغلال وتنظيم المستعملين لعقلنة واستثمار مجال استعمال تلك الحقوق[32].

إن الالتزام والتطبيق السليم للتوجهات الاستراتيجية التي جاءت بها الوزارة بهدف تنمية المناطق النائية، والقروية والجبلية... بما سيمكن من تحقيق هدف مغرب نظيف صديق للبيئة، لا بد من مراعاة مجموعة من المقترحات التي لا شك ستساعد في بلورة مخطط تنمية بيئية[33]:

- تطوير صيغ جديدة للتمويل وإجراءات ضريبية مخصصة لتشجيع مشاريع النجاعة الطاقية.
- دعم دور الوكالة المغربية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية في عمليات تدريب وتكوين مهندسين معماريين ومهندسين مجاليين ومدققين طاقيين على المعايير الطاقية والبيئية وعمليات التدقيق الطاقي والتمويل في ميادين السكن والصناعة والنقل.
- دعم المقاولات للاستثمار في قطاع التحكم في الطاقة.
- وضع "شهادة توفير الطاقة" كإجراء تكميلي للتحفيز على الاستثمار في النجاعة الطاقية ووسيلة للتمويل.
- وضع إجراءات تحفيزية في مجال التمويل والضريبة المتعلقين بالمساهمات في النجاعة الطاقية، بطريقة تعمل على ترقية عادات المنتجين وتفضيلات المستهلكين.
- تشجيع على إنشاء صناديق الاستثمار المخصصة لرأسمال المخاطر، رأسمال التنمية، قروض ملائمة لمهن النجاعة الطاقية.

---

31 - نموشي حبيبة، سلطات ضبط الصفقات العمومية وتفويض المرفق العام، مجلة البحوث والعقود وقانون الأعمال، العدد الرابع، جوان 2018، ص 79.

32 - تجدر الإشارة إلى أن النص التنظيمي المنظم لهذه الهيئة لم يصدر بعد.

33 - وعلى سبيل المقارنة، راجع المرسوم رقم 084-2022 صادر بتاريخ 08 يونيو 2022، يتضمن تنظيم وسير عمل اللجنة الوطنية لرقابة الصفقات العمومية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجريدة الرسمية عدد 1511 مكرر بتاريخ 15 يونيو 2022.

- الاستفادة من إمكانيات التنمية النظيفة كأداة لتمويل مشاريع النجاعة الطاقية.
- إنشاء صندوق يتم تمويله من الرسوم المحصلة بشكل عادل من استهلاك الطاقة ذات المصدر الأحفوري، وتصدير أو إنتاج آلات التبريد والتسخين، وسخانات الماء الشمسية وكل تجهيز مضر بالبيئة أو يتميز بضعف النجاعة الطاقية.
- تحسين آليات المراقبة والتتبع وتقييم انعكاسات استراتيجية النجاعة الطاقية على المستوى المتوسط والبعيد.
- تعزيز الأدوار التي تقوم بها الوكالة المغربية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية كهيئة لتطبيق وتتبع البرنامج الوطني في تكوين الموارد البشرية والمادية للوكالة باعتبار تلك الكفاءات ضرورية لتتبع إنجاز التدقيق الطاقي التنظيمي ووضع آليات المراقبة للمستهلكين الطاقين للاستعمالات الصناعية.
- إنجاز ونشر الأبحاث والإحصاءات والتقارير الخاصة بالأنشطة السنوية التي تخص تقييم انعكاسات البرامج التي تم تسطيرها.

يعتبر الاقتصاد الأخضر بالمغرب رهانا ذو أولوية، ويتجلى بوضوح في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، إذ يساهم في المحافظة على البيئة ومكافحة الاحتباس الحراري وتثمين الموارد وتوفير فرص الشغل وتحسين الأداء الصناعي، كما يساهم في تحقيق التوازن بين المجالات الترابية. وهناك مبادرات مهمة في طور الإنجاز من أجل الزيادة في الاستثمارات الخضراء عبر تعزيز التعاون الدولي وتعبئة القطاع الخاص والموارد العمومية الداخلية، وأيضا تشجيع سياسة صناعية قادرة على توفير فرص الشغل، بما يفسح المجال أمام تعزيز الكفاءات والابتكار في مجال التكنولوجيا الخضراء. ورغم أن التزام أرباب الشركات بالمسؤولية الاجتماعية للشركة يعتبر عنصرا حاسما، تلعب عوامل أخرى مثل التنظيمات، والسياق القطاعي، والتنافسية، ونقل التكنولوجيا، وتطوير الكفاءات والزيادة من حجم السوق، دورا كبيرا في تشجيع الاقتصاد الأخضر وإنشاء نسيج يضم شركات صغيرة ومتوسطة الحجم يعول عليها في المساهمة في الرفع من مردودية البرامج التنموية المسطرة ضمن الاقتصاد الأخضر.

يمكن القول إن الاقتصاد الأخضر في المغرب يمثل خيارا استراتيجيا واعدا، لكنه لم يصل بعد إلى مستوى كونه رافعة حقيقية للتنمية البشرية. فالفجوة لا تزال قائمة بين الطموح البيئي والأثر الاجتماعي، وهو ما يستدعي:

- تعزيز إدماج البعد الاجتماعي في السياسات الخضراء
- توجيه الاستثمارات نحو خلق فرص الشغل اللائق
- تقوية الحكامة الترابية والتشاركية
- اعتماد مقاربات مندمجة تربط البيئة بالتنمية البشرية

لائحة المراجع:

1) باللغة العربية

الأطاريح:

◆ السعيد بوجروف، الجبال المغربية أي تهيئة، دكتوراه الدولة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش، 2007،

المجلات

- عجرود سارة، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة: رؤية تحليلية لقطاع الفلاحي المغربي، مجلة الناقد للدراسات السياسية، 2021.

- دور التمويل الأخضر فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة فى أفريقيا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 24 أبريل 2023.
- مروة الحسنين، تحليل العلاقة بين استهلاك الطاقة المتجدة والنمو الاقتصادي في المغرب باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع غير الخطي، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-العدد 2- أبريل 2021.

التقارير

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (المغرب)، الاقتصاد الأخضر: فرص لخلق الثروة ومناصب الشغل، 2013
- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا (UNECA)، الاقتصاد الأخضر في المغرب: هدف استراتيجي يستدعي تحفيز الشراكات، 2014.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، 2011
- تقرير المندوبية السامية للتخطيط
- تقرير الأمم المتحدة –اللجنة الاقتصادية لافريقيا، الاقتصاد الأخضر في المغرب هدف استراتيجي يستدعي تحفيز الشراكات وتحسين اتساق السياسات والمبادرات،
- الحسيني أسامة محمد، الاقتصاد الأخضر: البيئة والتنوع البيولوجي، دار إسكرين لاين، القاهرة، 2015.
- الشمري هاشم مرزوك وآخرون، الاقتصاد الأخضر: مسار جديد في التنمية المستدامة، دار الأيام، عمّان، 2016.

2) باللغة الفرنسية

- Programme des Nations Unies pour l'Environnement (PNUE), Vers une économie verte : pour un développement durable et une éradication de la pauvreté, 2011
- Banque mondiale (World Bank), Inclusive Green Growth: The Pathway to Sustainable Development, 2012
- Conseil Économique, Social et Environnemental (Maroc), Économie verte au Maroc, 2013
- CESE Maroc, Modèle de développement et durabilité environnementale, 2020
- Ministère de la Transition Énergétique (Maroc), Stratégie nationale de développement durable, 2017

.

- .Fay, Marianne et al.، Decarbonizing Development, World Bank, 2015
- Rapport d'activité du Département de la Pêche Maritime– Année 2020 Partes1 :durabilité de la ressource comme impératif
- Belaid, F., and Elsayed, A. H.,"What drives renewable energy production in MENA Region? Investigating the roles of political stability, governance and financial sector", Economic Research Forum Working Paper Series No. 1322, 2019